### معالجة قانونية لموضوعي «القيد الانتخابي» ووجود البعثات الديبلوماسية في المناطق السكنية

# الفضالة: اقتراح بقانون لحظر استقبال الجهات الحكومية معاملات من غير صاحبها

## ■ نطالب وزير المالية بسرعة التجاوب والرد على الأسئلة الخاصة بإدارة الجمارك

## ■ يجب إنصاف الباحثين في «الخارجية» ممن مضى على تعيينهم 10 سنوات

أعلن النائب يوسف الفضالة عزمه التقدم بثلاثة اقتراحات بقوانين في شأن تسجيل الناخبين بالبطاقة المدنية، وحظر استقبال معاملات المواطنين من النواب في الدوائر الرسمية، وعدم جواز إقامة القنصليات والسفارات داخل المناطق السكنية.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة انه انتهى من إعداد اقتراح بقانون في شأن تعديل قانون الانتخاب لتسجيل كشوف الناخبين عن طريق البطاقة المدنية ومن ثم إحالتها إلى وزارة الداخلية لتقييدهم في جدول الناخبين.

وأكد أن هذا المقترح يأتي لمعالجة ما شهدته الفترة الأخيرة من تسجيل عدد من الأشخاص على مساكن مواطنين من دون علمهم حتى يتم قيدهم في كشوف الانتخابات خلال مرحلة نقل قيد الناخبين. وذكر أن هناك عددا من الحالات تم اكتشافها من قبل أصحاب

يوسف الفضالة

لمشاهدة الفيديو

المساكن أنفسهم، مؤكدا أن هذا الاقتراح بقانون سيساهم في حل هذه الإشكالية، مطالبا مسؤولي هيئة المعلومات المدنية بمراجعة كل من تم تغيير بطاقاتهم الانتخابية.

واعتبر أن ما حصل هو مسألة انتخابية يراد من خلالها تزوير إرادة الأمة خصوصا في بعض المناطق السكنية الجديدة، معلنا عزمه التقدم بمجموعة من الأسئلة البرلمانية تتعلق بهيئة المعلومات المدنية بخصوص ما يحدث من تغيير في الخريطة الانتخابية والسكنية.

وأضاف: سنتابع ونتحقق من أمور كثيرة تحصل من دون علم أصحاب المنازل، متمنيا من مسؤولي الهيئة سرعة الاستجابة والرد على تلك الاسئلة والتحقق من كل تلك الأمور التي حصلت في الفترة الأخيرة. وفيما يتعلق باقتراح عدم استقبال معاملات المواطنين من النواب، أوضح الفضالة أنه يحظر على أي موظف في الوزارات والهيئات استقبال أي معاملات إلا من الشخص صاحب العلاقة أو من ينوب عنه بتوكيل رسمي.

وأكد أن المقترح سيجعل حضور النواب إلى الهيئات والوزارات ليس له أي فائدة، وسيجعل النواب يتفرغون لعملهم في اللجان البرلمانية التي تعاني من فقدان النصاب في الكثير من الأحيان.

وأوضح أن اقتراح حظر وجود السفارات والقنصليات داخل المناطق السكنية، يقضي بأن يتم تخصيص منطقة ديبلوماسية لجميع السفارات والقنصليات.

واعتبر الفضالة أن وجود السفارات والقنصليات ذات الجاليات الكبيرة داخل المناطق السكنية أمر غير سليم، وستترتب عليه الكثير مثل الازدحامات المرورية والإزعاج للجيران فضلا عن المخاطر الأمنية، مؤكدا أنه في حال إقرار مجلس الأمة لهذا المقترح سيفرض على الحكومة الالتزام به بقوة القانون.

وقال مخاطبا وزارة الخارجية الكويتية: إذا كنتم لا تنصاعون للاقتراحات برغبة التي تقدمنا بها فبالتأكيد ستنصاعون لقوة القانون.

من جهة أخرى، طالب الفضالة بإنصاف الباحثين في وزارة الخارجية الذين مضى على تعيينهم أكثر من عشر سنوات، وفتح باب التحويل ما بين الباحثين والدبلوماسيين حتى تتم الاستفادة من خبراتهم.

وفي موضوع آخر، طالب الفضالة وزير المالية د.نايف الحجرف بسرعة التجاوب والرد على جميع الاسئلة الموجهة إليه حول الإدارة العامة للجمارك، مؤكدا أنه انتظر كثيرا حتى يتم الرد على الأسئلة التي وجهها بهذا الخصوص ووصلت إليه الردود على بعض الأسئلة وليس جميعها.

وقال: سأتقدم بمجموعة جديدة من الأسئلة في الموضوع نفسه، وأتمنى أن يتم الرد عليها بأسرع وقت ممكن، لأنه بحكم ما أراه يتم التعطيل والتلاعب بالأجوبة ولا تصل بالسرعة المطلوبة أو الوقت المحدد. وأكد أن هذا التصريح بمنزلة تحذير للوزير بضرورة سرعة الإجابة عن الأسئلة الخاصة بالإدارة العامة للجمارك.

# الغانم يستقبل سفيرنا لدى تونس والسفير التونسي لدى الكويت

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله سفيرنا لدى تونس علي الظفيري

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفير الكويت لدى جمهورية تونس علي الظفيري.

كما استقبل الرئيس الغانم في مكتبه سفير جمهورية تونس لدى الكويت احمد بن صغير.

وتطرق اللقاءان إلى الترتيبات المتعلقة بزيارة رئيس البرلمان التونسي محمد الناصر للكويت والتي ستبدأ يوم السبت وتستغرق أربعة أيام.

الرئيس الغانم خلال استقباله السفير التونسي لدى البلاد أحمد بن صغير

### استفسر من الصالح عن مشاركة القياديين في اللجان وفرق العمل

# الدلال: ما إجراءات توصيات ديوان المحاسبة بشأن أسس شغل الوظائف القيادية ومرتباتهم؟

## ■ ما اجراءات مجلس الوزراء حول تحميل ميزانية الدولة أعباء مالية نتيجة الاستثناءات بشأن القياديين؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، قال في مقدمته: كفاءة وحسن اختيار القياديين من أهم عوامل نجاح الإدارة الحكومية، ولعل من أهم وأبرز أسباب اخفاق تطبيق خطط وأهداف التنمية ضعف آليات اختيار القياديين في الدولة وضعف الرقابة على أدوارهم، وقد كلف مجلس الأمة ديوان المحاسبة في عام 2015 بأعداد تقرير بشأن شاغلي الوظائف القيادية

محمد الدلال

في الوزارات والإدارات الحكومية انتهى إلى جملة من النتائج والتوصيات، لذا يرجى افادتنا بالتالي:

1 ـ ماذا قدم مجلس الوزراء والوزارات والجهات المختصة الحكومية حيال النتائج والتوصيات التي انتهى إليها تقرير ديوان المحاسبة الصادر في مارس 2016 بشأن أسس شغل الوظائف القيادية ومرتباتهم واللجان العاملين فيها وأدوارهم وتقييمهم وكافة ما ورد في التقرير من نتائج وتوصيات مع تزويدي بإجراءات مجلس الوزراء في هذا الشأن تحديدا.

2 ـ ماذا قام مجلس الوزراء باتخاذ إجراءات تتعلق بملاحظات ديوان المحاسبة المذكورة في تقرير ديوان المحاسبة المشار إليه في عام 2016 وبالأخص:

ـ عدم وجود تنظيم موحد لشغل بعض المناصب القيادية بالجهات الحكومية.

ـ استمرار بعض القياديين في ممارسة أعمالهم ومهامهم الوظيفية على الرغم من انهاء مراسيم تعيينهم دون تجديد.

ـ عدم وجود نظام لتقييم أداء شاغلي الوظائف القيادية في الجهات الحكومية.

ـ تحميل ميزانية الدولة بأعباء مالية نتيجة كثرة الاستثناءات الصادرة من الجهات المختصة بشأن القياديين وبالأخص بند المكافآت.

ـ عدم وجود نظام موحد لتنظيم مشاركة وممثل القياديين في مجالس الإدارات ومجالس الأمناء والمجالس العليا المشكلة من الجهات الحكومية.

ـ مشاركة عدد من القياديين في لجان وفرق عمل ليس داخل اختصاصاتهم.

3 ـ هل يوجد توجه حكومي لاعتماد قواعد حوكمة وآليات لضبط ومراقبة أداء القياديين في الدولة، يرجى تزويدي بنسخة من ذلك للأهمية.

# المويزري يسأل عن المناقصات التي تمت ترسيتها خلال سنتين

وجه النائب شعيب المويزري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: بناء على التبعية والاشراف المباشر للجهاز المركزي للمناقصات العامة لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، يرجى تزويدنا بكافة المناقصات العامة التي تمت ترسيتها خلال السنتين الماليتين 2018/2017 و2019/2018، مصحوبا بها كل المستندات والوثائق المؤيدة لها ومن ذلك الآتي:

شعيب المويزري

1 ـ إجراءات الطرح.

2 ـ ما يؤكد كفاية وتوفر الاعتمادات المالية المقررة لكل مناقصة تمت ترسيتها وفقا لما هو ثابت في الحسابات الختامية لكل جهة حكومية.

3 ـ عروض الأسعار المقدمة لكل مناقصة.

4 ـ ما يؤكد توافق الاسعار والمواصفات الواردة في عرض المناقص الفائز مع الاشتراطات المحددة في كراسة الشروط لكل مناقصة، مرفقا بها تقارير الجهات الرقابية المؤيدة ومن ذلك ديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع.

5 ـ المناقصات التي تم اعتمادها والتعاقد بشأنها دون او قبل العرض على ديوان المحاسبة بالمخالفة للمادتين 13 و14 من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته، مع بيان الأسباب والمبررات التي دعت الى ذلك.

6 ـ المناقصات المبرمة بالرغم من رفض ديوان المحاسبة، مع بيان الاسانيد والمبررات التي استند عليها مجلس الوزراء في الموافقة لبعض الجهات المضي قدما نحو التعاقد لتلك المناقصات بالرغم من عدم موافقة ديوان المحاسبة.

7 ـ المناقصات التي تم التأخر في ابرامها من قبل بعض الجهات الحكومية، وأدى ذلك التأخر الى تحلل المناقص الفائز والترسية على العرض الذي يليه، مع بيان حجم الفروقات والزيادة في الاعباء المالية التي تحملها المال العام نتيجة لذلك التصرف، مع بيان كل التصرفات المتخذة حيال المتسببين عن تلك التجاوزات.

### يقدم للمجلس كل ستة أشهر

# العدساني: 15 نائباً يطلبون تقريراً دورياً حكومياً بشأن تطورات قضايا المال العام

## ■ توصية تقدم الجلسة المقبلة تتعلق بقضايا الفساد وتجاوزات ومخالفات مالية وإدارية وقانونية

## ■ على الحكومة التظلم من قرارات حفظ بعض القضايا بعد التحقيق

أعلن النائب رياض العدساني عن عزمه وعدد من النواب التقدم خلال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة بتوصية للحكومة بأن تقدم إلى المجلس تقريرا دوريا كل ستة أشهر عن تطورات القضايا الخاصة بشبهات فساد واستيلاء على المال العام وتجاوزات ومخالفات مالية وإدارية وقانونية.

وكان قد أعلن في وقت سابق عن عزمه التقدم برسالة واردة إلى الجلسة المقبلة لمجلس الأمة يطلب فيها مناقشة قضايا الاستيلاء على المال العام.

وأوضح العدساني في تصريح صحافي أن التوصية التي وقع على طلبها 15 نائبا تتضمن التقرير المطلوب يتضمن تفاصيل القضايا المذكورة والإجراءات كافة المتخذة وذلك لمتابعة هذه الملفات خاصة أن منها حاليا في النيابة.

وأضاف أن التوصية تضمنت أيضا أنه في حال إصدار قرار بحفظ التحقيق في أي قضية من القضايا المشار إليها فإن على الحكومة التظلم من قرارات الحفظ.

رياض العدساني

ونص طلب التوصية على ما يلي:

(إن خير من استأجرت القوي الأمين)

برا بقسمنا وصونا لهذه الأمانة والتزاما بأداء مسؤولياتنا وواجباتنا الوطنية واستنادا على الدستور وخاصة في مادته 17 بأن «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن».

نتقدم نحن الموقعين أدناه بالتوصية التالية وذلك عند تبين أن هناك شبهات فساد واستيلاء على المال العام وتجاوزات ومخالفات مالية وإدارية وقانونية بوجود ايداعات وسحوبات نقدية وتحويلات وتعاملات مالية وشبهات غسيل أموال وشيكات وعقود وأسهم وعقارات داخل وخارج الكويت بالإضافة إلى عمولات مشبوهة لأشخاص وشركات وصناديق استثمارية لها علاقة بنواب حاليين وسابقين ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين وغيرهم.

وتم اجراء التحريات للوقوف على طبيعة تلك المعاملات المالية المشبوهة، وتضخم أرصدة البعض منهم بحركة الأرصدة البنكية غير الطبيعية وعدم وجود أسباب أو مبررات لتلك العمليات المالية وعدم تناسبها التي تمت على حساب المودعين ومنها لم يتبين روابط بالتحويلات، والرغبة في إخفاء أوجه استخدام المبالغ وعدم ربطها بالمستفيدين الحقيقيين.

وتمت إحالة الملفات إلى النيابة بعد البحث والتحري والتدقيق والتحقيق من الجهات المختصة وهما جهاز أمن الدولة ووحدة التحريات المالية الكويتية ومنها حاليا متداولة في المحاكم باستثناء ملف واحد تمت إحالته إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد وذلك بعد إعداد تقرير لجنة تقصي الحقائق السابق واللاحق.

وبموجب الجهات وقوانين الدولة المعمول بها حاليا ومنها قوانين الجزائية العامة والخاصة والإجراءات، وقانون حظر تعارض المصالح، وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وديوان المحاسبة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، ووحدة التحريات تعطيها الحق بالبحث والتحقيق والتحري والفحص.

وكذلك تحظر وتجرم الشبهات المذكورة بشأن التجاوزات المالية والإدارية والقانونية واستغلال السلطة والنفوذ والتكسب غير المشروع واستباحة الأموال العامة والخاصة وغيرها من الأمور التي تتعارض مع القوانين المعمول فيها بالدولة.

ونصت المادة 91 من الدستور على «قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين الآتية: أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير، وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق».

### التوصية

إذ نوصي الحكومة بأن تقدم إلى مجلس الأمة تقريرا دوريا في كل ستة أشهر يتضمن تفاصيل القضايا المذكورة وكافة الإجراءات المتخذة وذلك لمتابعة هذه الملفات خاصة أن منها حاليا في النيابة، كما نوصي بأنه في حال إصدار قرار بحفظ التحقيق في أي قضية من القضايا المشار إليها فإن على الحكومة التظلم من قرارات الحفظ. ووقع على الطلب النواب: رياض العدساني، عبدالله الرومي، عدنان سيد عبدالصمد، شعيب المويزري، د.عادل الدمخي، محمد هايف المطيري، د.عبدالكريم الكندري، د.خليل أبل، أسامة الشاهين، راكان النصف، خالد العتيبي، صفاء الهاشم، محمد الدلال، الحميدي السبيعي، وثامر السويط.

إعلان

دعوة لحضور
اجتماع الجمعية العمومية العادية
لجمعية المنابر القرآنية

السادة / أعضاء الجمعية العمومية حفظهم الله

يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية المنابر القرآنية وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 2019/4/16م في تمام الساعة 4:30 عصراً في مقر رابطة الأدباء الكويتية - الكائن في منطقة العديلية - قطعة 4 - شارع عبدالوهاب حسين القرطاس - بجوار نادي كاظمة الرياضي.

- جدول أعمال الجمعية العمومية العادية كالتالي:

1) مناقشة التقرير الإداري للسنة الإدارية 2018م واعتماده.
2) مناقشة التقرير المالي للسنة المالية 2018م.
3) اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية لعام 2018م.
4) اعتماد مشروع الموازنة التقديرية لعام 2019م.
5) مناقشة التوصيات المقدمة من أعضاء الجمعية العمومية.
6) اختيار مراقب الحسابات وتحديد مكافأته.

أمين السر